لحظة الحقيقة

احمد الحبيشي
ahmedalhobishi@yemen.net.ye

تشهد البلاد حاليا مناقشات وتجاذبات وحوارات واسعة على هامش المبادرة الرئاسية التي انطوت على مشروع متكامل لتعديلات دستورية تستهدف إصلاح شكل نظام الحكم وتطوير آليات العملية الانتخابية وزيادة مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية الجارية في البلاد .. وفي الطريق الى إقرار هذه التعديلات تقترب لحظة الحقيقة ، بعد أن تجاوزت الديمقراطية الناشئة في بلادنا مختلف المخاطر التي أحاطت بالحياة السياسية تحت تأثير مراهنات أحزاب (اللقاء المشترك) على إطلاق اللعبة العمياء لقوى الشارع ، وتوظيفها بإتجاه الانقلاب على نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية لعام 2006 ، والتحضير المبكر للإنتخابات البرلمانية القادمة التي ستجرى قي عام 2009م القادم.

مما له دلالة عميقة أن يتزامن عرض مشروع التعديلات الدستورية مع لجوء أحزاب اللقاء المشترك إلى الشارع على طريق التحضيرات المبكرة من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ــ على حد سواء ــ للانتخابات البرلمانية القادمة التي ستشهدها البلاد في عام 2009 القادم ، وما يترتب على ذلك من حراك سياسي مفعم بالحوارات والتجاذبات التي إستنهضت مفاعيل العملية السياسية داخل المجتمع ، وأحدثت تحولاً نوعياً في المشهد السياسي والحزبي العام لجهة التغيرات الحاصلة في خارطة الإصطفافات والتحالفات والمواقع ، فيما تضاعف سجل الناخبين على نحو يؤهّل الانتخابات البرلمانية القادمة للإنطلاق بالمسيرة الديمقراطية الى ذرى جديدة ، وتمكينها من التفاعل مع التحولات العميقة التي يشهدها العالم .

لا يعني ما تقدّم خلوّ الطريق الى انتخابات 2009 من بعض العوائق والمخاطر والتحديات التي تستوجب عملاً مثابراً من كافة القوى السياسية لإزالتها ، وصولاً الى تأمين الأجواء الملائمة لإجراء إنتخابات نزيهة وشفافة ، الأمر الذي يضع على عاتق هذه الأحزاب واجب الإتفاق على رؤية وطنية لإصلاح النظام السياسي والآليات الانتخابية ، وبما يضمن مزيد من الديمقراطية والمسؤولية في آن واحد . .

صحيح ان ثمة رواسب للثقافة الشمولية والنزعات الأحادية التسلطية ما زالت تمارس تأثيرها في وعي وسلوك بعض النخب الحزبية والسياسية القديمة ، التي يستهويها خطاب الشعارات والمطلقات ، وتشتغل على التبشير بالأفكار ، بدلاً من الإشتغال بالبحث عن الحقيقة وإنتاج المعرفة وإكتشاف عالم الحقيقة الواقعي .. لكن هذه الرواسب والنزعات الموروثة تظل غير قادرة على مصادرة الميول الموضوعية لتطور المجتمع اليمني بإتجاه الديمقراطية التعددية ، وإنضاج ثقافتها السياسية والتخلص من بقايا الأفكار القديمة ورواسب العادات والتصورات التي إرتبطت في الماضي بطرائق التفكير والعمل الشمولي ، الأمر الذي يؤكد على أهمية الإتجاهات الجديدة التي تكونت بين صفوف الشباب داخل بعض الأحزاب السياسية الفاعلة ، على طريق إعادة إكتشاف الواقع وصياغة مهمات قابلة للتحقيق .. بمعنى المراهنة على الفوز بالمستقبل ، والتوقف عن الإشتغال على أوهام الإقامة الدائمة في الماضي !

ثمة متغيرات هامة ونوعية حدثت في المشهد السياسي العام للبلاد منذ أول إنتخابات قائمة على التعددية الحزبية 1993.. فقد تبدلت خارطة الإصطفافات والتحالفات والمواقع على نحو مثير للدهشة والتأمل ، فيما تضاعف سجل الناخبين الذين يحق لهم الإشتراك في العملية الإنتخابية الى ما يزيد على ثمانية ملايين ناخب وناخبة ، مقابل ثلاثة ملايين تقريباً في الإنتخابات السابقة ، وهو ما يؤهل الإنتخابات البرلمانية القادمة بعد شهرين لتدشين منعطف تاريخي في خبرة الممارسة الديمقراطية والحياة السياسية عموماً .

يزيد من أهمية الإنتخابات القادمة التي تتهيأ لها البلاد انها تتم في ظروف محلية وإقليمية وعالمية تتسم بالتأثير المتزايد لقيم الديمقراطية والحرية والمشاركة في تقرير مصائر الشعوب والأمم والمجتمعات ، وتعاظم الميول الرافضة للإستبداد والتسلط والهيمنة ، سواء على مستوى العلاقات بين النظم السياسية ومجتمعاتها ، أو على مستوى العلاقات بين الدول والحكومات في إطار المجتمع الدولي .

بين النقد والنقض

لا أبالغ حين أقول ان الأحزاب السياسية كلها مطالبة بعبور حقل الألغام الذي ينتظرها في الطريق الى لحظة الحقيقة يوم السابع والعشرين من ابريل القادم ، حيث يتوجب تخليص الخطاب السياسي والإعلامي الحزبي خلال العملية الإنتخابية من رواسب ثقافة القمع والإقصاء والأحادية التي تمارسها الأحزاب بدون إستثناء وبصورة متبادلة تحت شعار الدفاع عن الحريات ومقاومة الممنوعات .

من حق كل حزب ان يمارس حريته في نقد الجميع ، وعرض أفكاره وتسويق مشروعه السياسي بحرية تامة .. بيد أن النقد يفقد وظيفته الحرة حين يتحول من نقد الآخر الى نقضه، أي الى إلغائه !!

لعل أهم ما يميز النقد عن النقض هو أن الأخير يلغي الأول ، امّا النقد فإنه لا يُلغي شيئاً ، بل يفتح أفقاً حراً للتفكير ، ويساعد على تغيير شروط العلاقة مع الآخر والإستماع الى الآراء والأصوات التي لم يكن مسموحاً الإستماع اليها .

لا يتم النقد في الفراغ بل يشتغل على أفكار ومشاريع وأدوات تتصل بالواقع وتسعى الى تغييره في آن واحد ، وهو أمر لا يمكن حدوثه بدون التحرر من ديكتاتورية الشعارات التي تتمركز حول الذات وتتمترس وراء الأفكار .

لا أتهم حزباً أو مجموعةً من الأحزاب بديكتاتورية الشعارات والتمركز حول الذات وحراسة الأفكار .. فالجميع عرضة للوقوع تحت طائلة هذا الخطر الذي يعد عدوّاً لدوداً للعقل والحرية والحقيقة .. فلا يكفي ان يتداول أي حزب سياسي خطاباً إنتخابياً يكشف عن هويته السياسية او الفكرية او العقائدية ، لأن الذي يقرر هوية هذا الحزب او ذاك هو نمط علاقته بذاته وبغيره ، الى جانب طريقة تعامله مع الواقع والأفكار والأحداث .

لا ريب في ان الحياة السياسية العربية حفلت بمفارقات مذهلة خلال النصف الأخير من القرن العشرين المنصرم .. فثمة وسطيون مارسوا الوسطية بتطرف .. كما ان هناك تقدميين طبقّوا مشاريعهم التقدمية ثم أوصلوا مجتمعاتهم الى أوضاع أكثر رجعيةً وتأخراً وتخلفاً .. وهناك أيضاً قوميون وحدويون كرسوا التجزئة والطائفية والتشرذم الداخلي بممارساتهم ((القومية الوحدوية)) .. اما الإسلاميون فسجلهم ملطخ بالدماء والممارسات الفاشية البربرية التي اساءت الى الإسلام والمسلمين وغير المسلمين ، ثم تفرغوا بعد ذلك للصراع والقتال فيما بينهم من اجل غنائم السلطة ومفاسد الدنيا ، حيث قاموا بإقصاء وتصفية بعضهم بعضاً بعد ان أقصوا الآخرين من قبل .. إن جميع هؤلاء كانوا نسخاً من بعضهم البعض ، ولذلك اشتركوا في مشاريع فاشلة شهدت على أن القواسم المشتركة التي تجمعهم هي ضيق الأفق والتعصب العقائدي وقصور الأدوات المعرفية والاغتراب عن الواقع والتاريخ والعالم ، وصولاً الى العجز عن اكتشاف الأبعاد المتنوعة للحقيقة .

مأزق خطاب المطلقات

ستجري الإنتخابات القادمة على قاعدة جديدة من الإصطفافات والتحالفات التي أزالت المسافات بين أعداء الأمس الذين أصبحوا اليوم حلفاء وأصدقاء ، وهذا شيء محمود ولا تثريب عليه .. لكن الدرس الذي لا يجوز تجاهله هو ضرورة الإعتراف بأن المشاريع الحزبية القديمة إحترقت .. وإن أفكارها البالية فقدت جاذبيتها ومصداقيتها .. وعليه يجب ألا يغيب عن بال الجميع ان الناس لن ينخدعوا بالوعود والشعارات إذا لم يتخل أصحابها عن إضفاء القداسة على الأفكار والمشاريع السياسية التي يبشّرون بها ويدعون اليها ، لأن الذين يقدسون أفكارهم وأحزابهم ومشاريعهم السياسية يكونون اول ضحاياها ، سواء تغنت بالوطن او الأمة أو الدين أو الثورة أو الإشتراكية .. وأكثر السياسيين والمثقفين العرب الذين أخفقوا وإنتقدوا ماضيهم ، كانوا من المدافعين عن نُظم لم يكن لها من شاغل سوى التنكيل بخصومهم وتصفيتهم !!

ما ينبغي على الأحزابُ أن تتداركه هو تجنُّب الوقوع في خطاب المُطلقات الذي يستهوي الأحزاب العقائدية غالباً ، ومعظم أحزابنا من النوع العقائدي الذي يشتغل على الدعوة بدلاً من المعرفة .. ومن واقع تجارب الشعوب العربية مع الأحزاب العقائدية أصبح الحذر يلازم هذه الشعوب تجاه كل من يرفع شعارات الحرية ومكافحة الفساد والتصدي للغرب ((الإمبريالي)) والتحرر من ((التبعية)) .. فليس كل من يرفع شعاراً فضفاضاً وصياً عليه وقادراً على تطبيقه .. وليس كل من يدعوا الى الى فكرة يزعم انها الحقيقة المطلقة قد أصبح موضعاً للثقة المطلقة بموجبها !!

يخطئ من يعتقد ان بإمكانه إستخدام الديمقراطية كوسيلة لإعادة إنتاج تجارب الأحزاب الشمولية العربية في الحكم ، ومعظم أحزابنا إمتداد لها وإستعادة لذكراها وإشتغال على أفكارها وشعاراتها و نماذجها .. كما يخطئ أيضاً من يعتقد بإمكانية إستخدام الديمقراطية المعاصرة بهدف الإقامة الدائمة في العصور الوسطى ، وإعادة إنتاج نصوصها وأصولها ونماذجها وأدواتها .. ان التعامل مع التجارب الشمولية في خطاب معظم أحزابنا يتم دائماً في نطاق " اللقاء المشترك " بين المطلقات المشتركة ((الدفاع عن مصالح الأمة .. محاربة الإمبريالية .. الدفاع عن الوطن .. مواجهة اعداء الأمة وعملائهم .. حراسة الدين ومواجهة الكفر)) .. ومن نافل القول ان المطلق يقود دائماً الى الأحادية والإستبداد والإرتهان للماضي !

ليست الأفكار او الشعارات الإنتخابية التي ستطرحها الأحزاب صافيةً ومطلقةً ومتعاليةً .. انها على العكس من ذلك نسبيةٌ ومتداخلة من حيث المشكلات التي تثيرها ، ومنطويةٌ على معان غائبة ، ولذلك يجب الاّ نجعل من المعاني الغائبة سلطةً على العقل ، ومصادرةً مكشوفةً للحقيقةً ، الأمر الذي يفرض على الجميع ـ وبدون إستثناء ـ واجب تحويل المباراة الإنتخابية التنافسية الى مناسبة لتعلّم فن الحوار والإختلاف بين شركاء لا أعداء .. بين فواعل تعمل تحت الضوء من أجل التغيير وإستشراف المستقبل .. بين أبعاد متعددة لحقيقة نسبية لا يحتكرها أحد .

(حماس) بعد عشرين عاماً على تأسيسها

سري سمور □

في 14 / 12 / 1987م أي بعد بضعة أيام من اندلاع انتفاضة الحجارة(الانتفاضة الأولى) صدر البيان الأول لـ "حركة المقاومة الإسلامية" التي اختصرت اسمها لاحقا بكلمة "حماس" ،وكانت حماس نقلة نوعية في العمل الوطني الفلسطيني،وتحولا دراماتيكيا في النهج التقليدي لحركة الإخوان المسلمين ،وعند إعلان ميثاقها أكدت حماس أنها الجناح العسكري لحركة الإخوان المسلمين في فلسطين،ثم ما لبثت حماس إلا وأصبح لها جناحها العسكري الخاص(كتائب القسام) ومكتبها السياسي والإعلامي ومجلس شورى ،لتغدو علاقتها بالحركة الأم فكرية وأدبية وتاريخية.

خلال العشرين عاما الماضية مرت القضية الفلسطينية بظروف أثرت بها حركة حماس وتأثرت بها أيضا،وخاضت حماس تجربة طويلة ومعقدة ،وأصابت أحيانا وأخطأت أحيانا أخرى،واختلف معها من اختلف واتفق معها من اتفق إلا أن من اختلفوا مع حماس أو اتفقوا معها يقرون ويسلمون بأن حماس لها موقع على الخريطة السياسية والاجتماعية الفلسطينية،وقد يكون الخلاف حول طبيعة وتأثير هذا الموقع لا على وجوده،طبعا في بدايات تأسيسها كان هناك تشكيك بوجود الحركة واستمراريتها،بعكس الوضع الحالي.

منذ تأسيسها قبل عقدين من الزمن هناك فصائل على الساحة خفت أو انطفأ وهجها ولم تعد لها قاعدة شعبية مؤثرة وفعالة خاصة قوى اليسار الفلسطيني،إلا أن المنافس الرئيسي لحماس وهي حركة فتح ظلت موجودة وبقوة على الساحة رغم الأزمات الصعبة التي مرت وتمر بها،والمنافسة بين الطرفين أخذت منحى خطرا بالصدام المسلح الذي أسفر عن سيطرة حماس على قطاع غزة وحالة الانقسام التي يحياها الفلسطينيون اليوم.

القناعة لدى حماس ولدى فتح –بشكل عام– أنهما الجناحان اللذان تحلق بهما القضية الفلسطينية نحو تحقيق الأهداف الوطنية ،ولكن القطيعة سادت بين الطرفين منذ شهور،مما أضعف الموقف الفلسطيني وأثر على شعبية كل من فتح وحماس رغم أن كلا من الحركتين تؤكد أن شعبيتها في تزايد ،وأنها صاحبة الحق والقرار والتفويض الشعبي،حماس تتسلح بفوزها في انتخابات المجلس التشريعي،وفتح تتسلح بفوز محمود عباس بانتخابات الرئاسة.

ورغم تعاظم حجم وتأثير حركة حماس إلا أنها لا تستطيع وحدها إدارة شؤون الناس بسبب التعقيدات الدولية ،والحصار الذي فرض منذ أن فازت في الانتخابات التشريعية قبل عامين تقريبا ،وأيضا حالة التفرد والاحتكار التي كانت قائمة قبل ذلك على مدى سنوات أضرت بالشعب والقضية،ولهذا فإن جموع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات ترغب بعودة الوئام أو التفاهم على الحد الأدنى من القواسم المشتركة بين الطرفين ،رغم أن أسلوب المحاصصة والتقاسم وحده لا يكفي إلا أنه قد يكون لبنة أولى في إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني.

وحماس باتت اليوم مطالبة بحسم خيارها،فقبل عشرين عاما كانت المسائل واضحة فيما تطرحه الحركة،أما اليوم فإنه تتسرب تصريحات وفلتات ألسنة من بعض قادة الحركة حول الاستعداد للقبول بحلول طالما هاجمتها الحركة بشدة من منطلقات شرعية إسلامية ووطنية،وهذا يثير الريبة،حتى لو كان الأمر مجرد تكتيك للخروج من الأزمة،ثم أنه ثبت بالوجه القاطع أن الاحتفاظ بالسلطة وممارسة أو حتى تبني المقاومة في الحالة الفلسطينية أمر غير ممكن في الظرف الراهن ،لاعتماد سكان الضفة والقطاع على الدعم المالي الخارجي،بسبب تركيبة السلطة وطبيعتها،والخيارات أمام حماس صعبة ومعقدة ؛فهي إما مضطرة للمناورة والتهدئة تارة والتصعيد تارة أخرى حتى تتغير الظروف الدولية والإقليمية،وهذا يتطلب على الأقل تخفيف الحصار الخانق عن سكان قطاع غزة الذين لا يمكن أن يبقوا سجناء وممنوع عنهم الدواء والإسمنت والمواد الأخرى حتى يرحل جورج بوش أو يسقط أولمرت أو تندلع حرب إقليمية أو عالمية تغير خريطة المنطقة،والخيار الثاني أمام حماس هو الانسحاب من السلطة التنفيذية تماما مع بقائها ممثلة في السلطة التشريعية التي تشكل غالبيتها ،ولكن في ظل اعتقال نواب الحركة في الضفة هذا شبه مستحيل.

والخيار الثالث هو تحول الحركة إلى حزب سياسي وأن تتخلى عن سلاحها ونشاطها العسكري تماما لأن هذا من استحقاقات خريطة الطريق التي التزم بها رئيس السلطة الفلسطينية،وهذا يعني انكفاء الحركة لتصبح مثلها مثل القوى الصغيرة الأخرى،وحماس بعد عشرين عاما لن تقبل بتقليص حجمها إلى أصغر مما كان عليه عند ولادتها،خاصة بعدما قدمت رءوس قادتها ومؤسسيها على مذبح الصراع،والخيار الرابع هو أن تبادر الحركة إلى التصعيد مع إسرائيل لخلق واقع وظروف جديدة،ولكن هذا الأمر والذي عادة يطلق عليه مصطلح "الانتفاضة الثالثة" غير ممكن دون مشاركة حركة فتح وحركة الجهاد الإسلامي،وأيضا من الناحية الموضوعية فإن الضفة الغربية قد خمدت فيها المقاومة بشكل شبه تام بسبب الضربات الإسرائيلية المتلاحقة والمتواصلة،وهنا تبقى ساحة غزة الخطرة جدا والمعزولة والمحاصرة والتي أرهق كاهلها الصراع الداخلي والحصار...هناك خيار آخر بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري في القطاع ولكنه خيار مستبعد بعد شروع السلطة بتنفيذ التزاماتها بخريطة الطريق ،والتلويح الإسرائيلي والأمريكي بإعادة فرض الحصار على السلطة لو عادت العلاقة إلى سابق عهدها بين رئيس السلطة وحماس... ولكن قد يكون في جعبة حماس شيء آخر فقد عودت أصدقاءها وخصومها على حد سواء على مفاجآت متنوعة خلال السنوات الماضية!

حماس لها ما لها وعليها ما عليها،ولكنها جزء أساسي من النسيج الاجتماعي والتركيبة السياسية للشعب الفلسطيني،بإقرار الجميع،وعليه مطلوب من حماس أن تعيد تقييم وضعها بما يتوافق مع الأسس التي طرحتها عند انطلاقتها قبل عشرين عاما،وفي نفس الوقت من الضروري مراعاة الظروف الموضوعية لشعبها في الداخل ومدى قدرته على الاحتمال والصبر....وللعلم فإن الصبر قد طال كثيرا !

□ كاتب فلسطيني

حقوق الإنسان والاستهانة بالوطن!

محمد الباهلي □

قضية تسريب المعلومات وكتابة تقارير سلبية عن الدولة ونقلها للخارج، والتي قام بها أحد أعضاء جمعية حقوق الإنسان، تحتاج منا إلى وقفة صريحة وواضحة وجادة، لأنها في تصوري، تكشف لنا خطورة أبعاد المؤامرة التي يمارسها البعض ضد أوطانهم، لاسيما في وقت تتعرض فيه المنطقة بأكملها لهجمة أجنبية وظروف أمنية خطيرة، وحيث تتعرض الدولة بصفة خاصة لحملة مشبوهة من بعض المنظمات الخارجية. وأنا هنا أدعو عقلاء الوطن الذين لا تحكمهم تعليمات خارجية، أن تكون لهم كلمة صريحة وموقف حازم من هذا الموضوع قبل أن يتمدد خطره ويزداد تهديده.

رئيس جمعية حقوق الإنسان الذي يحاول الآن أن يبعد نفسه بكل الطرق عن القضية، بعد أن تسربت أخبار القضية، هو المسؤول الأول في الجمعية، وهذا التسريب لا يمكن أن يتم دون علمه، خاصة أن الأعضاء الأربعة الذين قدموا استقالاتهم من الجمعية احتجاجاً على التجاوزات المرتكبة، والذين لا يوجد شك في وطنيتهم، قالوا بصراحة ووضوح وشفافية في رسالة الاستقالة المنشورة في صحيفة "الاتحاد" يوم الاثنين 26 / 11 / 2007، إن هناك تجاوزات عديدة وخطيرة وإن رئيس الجمعية كان على علم بها، وأخطرها الاجتماع بمسؤولين رسميين وموظفي سفارات ومنظمات أجنبية دون علم بقية الأعضاء، وإن الجمعية استعانت بأعضاء ليسوا من مجلس الإدارة لتمثيل الجمعية في الداخل والخارج، وأعطت بعض الأعضاء صلاحيات أكبر من صلاحياتهم الحقيقية. وبدل أن نسمع رداً واضحاً ومقنعاً من رئيس الجمعية، سمعنا منه أوصافاً غريبة ضد المستقيلين: أنهم استقالوا لشعورهم بالإخفاق ولأنه لن يعاد انتخابهم وأيضاً لانعدام ومحدودية عطائهم. وأهم من ذلك ما قاله في مقاله المنشور في جريدة "الخليج" الأحد 2 / 12 / 2007 من أن "الإنسان إذا أراد أن يكون حقيقة مراعياً لحقوق الإنسان عليه أن يتجرد من النظرة الوطنية"، وهذا أمر يثير العجب والدهشة، ويثير ألف علامة استفهام، لأن الإنسان بدون وطنية وانتماء للوطن يكون أداة سهلة للاستغلال الخارجي. وإذا تبين بعد التحقيق الذي تجريه وزارة الشؤون الاجتماعية أن ما نسب لعضو الجمعية هو كذلك فعلاً، فإن ذلك يعتبر استهانة بالوطن ومصالحه. لذلك أتمنى من وزارة الشؤون الاجتماعية أن تتولى موضوع التحقيق في هذه القضية، وأن تبذل أقصى جهد للتأكد من صحة ما يذكر حالياً في هذا الصدد، فالقضية قد تلقي الضوء على أمور كثيرة؛ مثل المظاهرات التخريبية التي نفذها بعض العمال الوافدين مؤخراً، وكذلك محاولة بعض الجهات الأجنبية التدخل في الشؤون الداخلية للدولة والنيل من سمعتنا في وسائل الإعلام الخارجية.

وإذا كان البعض يظن أن هذا هو الأسلوب الأمثل لمعالجة حقوق الإنسان، فإني أقول لهم إن هذا هو الكارثة بعينها، فهذا الأسلوب وغيره هو ما فتح الطريق واسعاً للتدخلات الأجنبية في بعض الدول. أما بالنسبة لنا فنحن مجتمع يعاني من خلل التركيبة السكانية، ويعيش في غابة من العمالة الوافدة التي تنال امتيازات لا تحصل عليها في بلدانها الأصلية أو حتى في الدول الغنية التي تدعي أنها تطبق الديمقراطية وترعى حقوق الإنسان!

هنا يجب أن أحذر من خطورة بعض الشعارات البراقة التي تنطلق من أبواق بعض المنظمات والجمعيات المشبوهة وأهدافها السرية التي لا تعنيها حقوق الإنسان بقدر ما يعنيها التدخل في شؤون الدول لتحقيق أغراض سياسية، والتي قد تستغل من أجلها بعض المجموعات محولة إياها إلى أدوات ضد مصالح الوطن تحت شعار الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، من خلال نشر أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية، بحثاً عن التكسب واستعانةً بالخارج... لاسيما أن بعض الدول والمنظمات والجمعيات المشبوهة، مُشرعةٌ أبواب خزائنها المالية على الدوام لكل من يرفع شعارات كاذبة وخادعة.

إن تعمد الاستهانة بالوطن وثوابته الأساسية، والضرب بكل القيم والنظم والقوانين عرض الحائط، وتقديم المعلومات والأسرار الداخلية للخارج بهذه السهولة... هو كارثة يجب أن نقف ضدها جميعاً.

□ كاتب إماراتي

تشتري هرم يا خواجة؟!

سامي بحيري □
samybehiri@aol.com

حسب سياسة الإقتصاد الحر، فإن"كل شئ للبيع بالسعر المناسب"، والمقصود بكل شئ هنا هو الأصول الثابتة، وحسب النظرية الشيوعية فإن كل شئ يجب أن يكون ملكا لدكتاتورية البروليتاريا وأن على الفرد أن يضحى بنفسه وفى غرائزه (غريزة التملك، وحب المال، والتطور) وفى الحقيقة أن الشيوعية والإشتراكية أفكار جميلة ولا بد أن يتأثر بها كل إنسان يفكر بالرغم من رومانسيتها، وقد فشل التطبيق الشيوعى لأنه يحمل فى طياته أسباب فنائه وهو إفتقاد الحافز للعمل والتضحية بالفرد ونكران غريزة حب التملك. وكان أبرز مثال على هذا هو إنهيار الإتحاد السوفيتى لأنه فشل أن يجارى الدول الرأسمالية وكان الحزب الشيوعى يتبنى سياسة رأسمالية نقيب العمال (الكهربائى ليخ فاوينسا والذى أصبح رئيس بولندا بعد إنهيار الشيوعية فيها وتبنيها سياسة الإقتصاد الحر) ثورة فاوينسا لم تحظ برضا الكرملين فى موسكو بالرغم من أنها ثورة "بروليتاريا" وأذكر نكتة كاريكاتور أمريكية مرسوم فيها الزعيم السوفيتى ليونيد بريجينيف مع أعضاء حزبه ويشير ناحية بولندا ويقول: Bloody Proletarians!...

إن نجاح الصين "الشيوعية" اليوم كقوة إقتصادية يرجع إلى درجة كبيرة إلى بعدها عن الشيوعية بتبنيها سياسة الإقتصاد الحر.

أما بيع وشراء الشركات هو موضة العصر، والأشخاص العاديون مثلى ومثلك بإمكانهم بمبالغ زهيدة أن يتملكوا جزءاً من أضخم الشركات فى العالم عن طريق شراء الأسهم، وتلك طريقة مثلى لإعادة توزيع الثروة. ولقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك هو أن القطاع العام "مدير فاشل وخاسر" عند مقارنته بالقطاع الخاص.

ولقد بدأت كثير من بلدان العالم فى بيع الكيانات الإقتصادية سواء الخاسرة أو الرابحة، وتستخدم هذه الأموال الهائلة إما لبناء بنية تحتية أفضل أو لتخفيف عبء الضرائب عن المواطنين. وفى مصر تعرضت عملية "الخصخصة" إلى هجوم ضار من الشيوعيين واليساريين والناصريين، والمقولة الشائعة لديهم هو أن : "الحكومة تبيع البلد" وهى جملة كوميدية لا معنى لها، يعنى هل المستثمر الأجنبى والذى إشترى شركة معلبات قها (مثلا)، هل سيأخذ هذه الشركة ويحملها على ظهره عائدا إلى بلده، هذا المستثمر سيجلب معه الأموال والخبرات والتى سيتم تدويرها فى البلد، وكل الذين يتغنون بنجاح الصين الإقتصادى لا بد أن يدركوا بأن الصين أصبحت من أكبر مراكز جذب الإستثمارات فى العالم، وأى مستثمر فى العالم يجب عليه أن يربح ويتطور وإن لم يربح ويتطور فسوف يغلق شركته، الشئ الوحيد الذى أؤيد فيه من يهاجمون "الخصخصة" هو إحتمال أن يكون هناك أموال تدفع "تحت الترابيزة" لتمرير صفقات البيع، وفى هذه الحالة فإنه من الأمانة والوطنية إبلاغ النائب العام للتحقيق إن كان لديهم ما يثبت هذا الفساد. ... وبما أن الحكومة المصرية "تبيع البلد" فلقد قررت مساعدتها أسهاما فى حل مشاكل السيولة النقدية بأن أبيع "أهرامات الجيزة" !!

ولقد علمت بوجود ملياردير أمريكانى فى فندق "الفور سيزونز" بالقاهرة وهو من أكبر مستثمرى العقارات فى العالم فتخيلت أننى قابلته فى الفندق ودار بيننا الحوار التالى:

◄ سامى البحيرى سمسار عقارى

ــ جون سميث صاحب شركة سميث بروبرتيز، أهلا بيك، عندك إيه عاوز تبيعه؟

◄ أنا عرفت إن الحكومة المصرية على وشك طرح أكبر صفقة عقارية بشكل سرى على بعض المستثمرين فى العالم.

ــ ويا ترى إيه الصفقة دى؟

وملت قليلا وأنا أهمس فى أذنه :

◄ بينى وبينك الحكومة ناوية تبيع أهرامات الجيزة وحتبدأ بالهرم الأكبر خوفو.

وتحفز سميث وجلس على طرف المقعد من الإثارة:

ــ إنت لازم إتجننت أو الحكومة المصرية إتجننت.

◄ زى ما بأقولك يامسر سميث، حكومة مصر مزنوقة جدا فى توفير العملة الصعبة لتوفير دعم رغيف العيش للمواطنين، وحتبدأ فى بيع الآثار المصرية.

ــ إنت لو كلامك ده صحيح وساعدتنى فى إتمام الصفقة دى حتكون عمولتك بالملايين.

◄ يامستر سميث إنت أول واحد عرضت عليه الصفقة دى لأنى بأعزك جدا وبأحب الأمريكان جدا ومش عاوز أهرامات الجيزة يشتريها حد غيرك، والله يا مستر سميث ده إنت أمك داعية لك، هى أمك إسمها إيه؟

ــ إسمها نانسى.

◄ روح ياجون يا إبن نانسى والصفقة دى تكون من نصيبك فى صباح اليوم المفترج ده.

ــ وتفتكر الحكومة حتطلب كام فى هرم خوفو؟

◄ الحكومة ناوية تبيعه فى مزاد سرى وكل واحد يقدم أعلى سعر.

ــ وإنت تفتكر يعنى هرم خوفو يساوى كام؟

◄ والله أنا آخر هرم بعته كان فى المكسيك وقف بحوالى 500 مليون دولار!

ــ ياه 500 مليون!

◄ لأ.. وأهرامات المكسيك تيجى إيه جنب أهرامات الجيزة، إنت عارف طبعا إنها الوحيدة الباقية من عجائب الدنيا السبع القديمة.

ــ أيوه عارف، تفتكر إتنين مليار كفاية.

◄ إتنين مليار إيه يامستر سميث، دى شركة جوجل عندكو إشترت موقع يوتيوب بمبلغ 1700 مليون دولار، يعنى إشتروا كلام وصور فى الهوا، فما بالك بهرم خوفو إللى بقاله 4500 سنة واقف مكانه ويمكن يقعد كمان 10000 سنة.

ــ يعنى إنت رأيك إيه؟

◄ أنا رائى إننا ممكن نخلص على خمسة مليار.

ــ ياه ده مبلغ كبير قوى

◄ ما يغلاش عليك يامستر سميث، أنا عارف إنك قدها وقدود، ده شركتك حتاخد دعاية بس بالمبلغ ده.

ــ وتفتكر حا أعمل إيه بالهرم ده؟

◄ والله زى ما إنت عاوز، تسكن فيه، تدفن فيه بعد عمر طويل، تأجره مفروش، تفكه حتت وتنقله أمريكا، زى ما إنت عاوز.

ــ أنا ناوى أعمل تطوير كبير لمنطقة الأهرامات، وحأعمل دخول منطقة الهرم بالدولار.

◄ دى فكرة هايلة، وعلشان أديك فكرة عن أد إيه الصفقة دى مربحة، مصر بيزورها حوالى ستة مليون سائح، وكلهم بيروحوا يتفرجوا على الأهرامات يعنى ممكن نعمل التسعيرة الآتية:

دخول الهرم 50 دولاراً

تسلق الهرم 200 دولار

أخذ صورة بدون جمل بجوار الهرم 10 دولارات

أخذ صورة بالجمل بجوار الهرم 20 دولاراً

وبحسبة بسيطة حتلاقى دخلك فى السنة ممكن يوصل إلى مليار دولار، يعنى حترجع رأسمالك فى خمس سنين.

ــ ده حيبقى أعظم مشروع عملته فى حياتى، وبعدين ممكن أغير أسم الهرم إلى هرم سميث بدل هرم خوفو.

◄ أنا بس خايف الفرعون خوفو يغضب عليك ويجى لك شلل لا قدر الله، وإنت طبعا سمعت عن لعنة الفراعنة، وبعدين كحل وسط ممكن نسميه الهرم الأكبر لصاحبه (جون سميث) الشهير بهرم خوفو.

◄ دى فكرة كويسة، يلا بينا نبدأ الإجراءات !!

□ كاتب مصري

زمن للقمع .. زمن للحرية

د. حسن مدن □

في العصر الجاهلي هجا الشاعر طرفة بن العبد الملك عمرو بن هند، فكتب إلى عامله بالبحرين بأن يجهز عليه، فكان أن استدرجه وفصد كاحله وقتله على النحو المرعب الذي شاهدناه في أحد المسلسلات التلفزيونية منذ سنوات.

والشيء نفسه فعله النعمان بن المنذر مع عبيد بن الأبرص، وكان مصير الشعراء السود والصعاليك الحصار والعزل والخلع. ويحفظ التاريخ كذلك أسماء خالدة ممن قالوا قولة الحق بوجه العسف من أمثال أبي ذر الغفاري وعروة بن الورد والشنفرى ومالك بن الريب وأبي الأسود الدؤلي وابن حزم الأندلسي وسواهم.

وكان نصيب الكثير من الفلاسفة وأهل الفكر التشريد والسجن والقتل غيلة وظلماً كما حدث مع غيلان الدمشقي والحلاج والسهروردي وغيرهم.

وفي التاريخ الحديث اضطهد الدكتور طه حسين وهوجم، وسواه واجه الكثيرون العديد من أشكال المضايقة والتشهير لا بل القتل.

لكن تاريخنا عرف كذلك لحظات من الازدهار والتقدم في المعارف وفي الفلسفة والإبداع، تلك اللحظات التي أدرك فيها أولو الأمر أن الحرية هي مناخ الإبداع والعلم. وينقل التاريخ أن الخليفة المأمون قرب إليه الكثير من الجدليين والنظار وأهل المعرفة والفقه وكان يجادلهم بنفسه.

تلك اللحظة الذهبية هي التي أنتجت الثراء الذي استفادت منه أوروبا أيما استفادة في الوقت الذي دخل فيه عالمنا العربي والإسلامي بياته الطويل.

نقول هذا الكلام عن العلاقة بين الفكر والحرية في زمننا هذا الذي تشتد فيه وطأة القيود على حرية التفكير، وتتعدد فيه السلطات التي تصادر هذه الحرية.

في زمن سابق كان الحكام هم من يعاقب المفكر أو المبدع إذا ما اختلف معه، أما اليوم فإن قوى فكرية واجتماعية تمارس سلطة أشد قسوة من سلطة الحكومات في ميدان الفكر والعلم وتتوسل بأساليب الضغط والابتزاز على من يختلف معها.

وإذا ما أخذت هذه الموجة مداها الأوسع فعلينا أن نجمع كل نسخ ألف ليلة وليلة من المكتبات والبيوت، وأن نفعل الشيء نفسه مع شعر الغزل الجميل في العهود الأموية والعباسية والأندلسية، وأن نقدم أبا نواس للمحاكمة غيابياً، ونلقي في مياه النيل بكل روايات إحسان عبدالقدوس ونجيب محفوظ ونحرق كل الأفلام التي أخذت عنها.

□ كاتب بحريني